

غرابية هذه النظريات عن الماركسية - اللينينية،
وليصل إلى نتيجة تقول بعجز البرجوازية الوطنية
عن قيادة التحالف الوطني وضرورة تصدي
الطبقة العاملة لهذه المهمة.

أما النقطة الثانية، وقد أوضحها البيان
الختامي بصورة جلية (المصدر نفسه، ص ٢٦)
تحت عنوان: «وحدة اليسار الفلسطيني».
فتضمنت إقراراً بأن الظروف الموضوعية ناضجة
لبناء الحزب الطبيعي الجماهيري فيما أن
«الأوضاع الذاتية ودرجة التطور الراهنة للفصائل
والفرق الماركسية - اللينينية، التي يمكن أن
تشكل العناصر المكونة لهذا الحزب الموحد ليست
ناضجة بعد لإنجاز هذه المهمة»، وخلص التقرير
إلى نتيجة مفادها «إن عملية بناء حزب
البروليتاريا الطبيعي الموحد سوف تكون عملية
تاريخية معقدة. وينبغي الحذر والابتعاد عن
مغريات إيجاد الحلول الشكلية لها بقرارات
إرادية ذاتية» (المصدر نفسه).

هذا، وعقدت الجبهة الديمقراطية، بحضور
عرفات وعدد من قيادات الثورة الفلسطينية
والحركة الوطنية اللبنانية وممثلي دول الصمود
والمنظومة الاشتراكية، مؤتمراً صحافياً، يوم
٢٩ أيار (مايو) لعرض نتائج المؤتمر الوطني العام الثاني
ومقرراته. وقد تولى حواتمه عرض هذه النتائج،
فيما ألقى عرفات كلمة رحب فيها بنتائج المؤتمر
قائلاً: «اهنئكم من القلب وقد عقدتم مؤتمركم في
ظل ظروف فلسطينية وعربية ودولية ليست
بالهينة، وأقول أن ذلك ليس سهلاً سيما وأن
مؤتمركم قد تكلم بهذا النجاح وبهذه النتائج التي
أنا معها قلباً وقالباً» (المصدر نفسه،
١٩٨١/٦/٨).

غسان حسام الدين

صوف الجواهر، وحيوية العلاقة والتفاعل مع
حركة التحرر الوطني العربية وتعمق المشاعر
الأممية الناضجة». وقال البيان: «بروح عامرة
بالمسؤولية انتخب المؤتمر، بالتصويت السري،
اللجنة المركزية الثالثة للجبهة الديمقراطية محملاً
اياها مسؤولية قيادة مرحلة تطور الجبهة إلى
حزب طبيعي جماهيري... واجتمعت اللجنة
المركزية مباشرة وأعدت انتخاب الرفيق نايف
حواتمه أميناً عاماً لها بالاجماع والرفيق ياسر
عبدربه أميناً عاماً مساعداً بالاجماع وانتخبت
المكتب السياسي» (المصدر نفسه).

وفي التقرير السياسي للمؤتمر، بدا واضحاً أن
ثمة تبلوراً لصيغ نظرية سياسية في اطار مفاهيم
معينة ومحددة. وإذا كانت هذه الصفحات
لا تتسع لتبيانها جميعها فإنه من الممكن ابراز
نقطتين رئيسيتين، تتعلق اولاهما «بدور البرجوازية
الوطنية في قيادة التحالف الوطني» وهي مدرجة في
الفصل الرابع من الجزء الثاني، وتتعلق ثانيتهما
بمفهوم بناء «الحزب الطبيعي الجماهيري» وهي
مدرجة في مقدمة الجزء الرابع من التقرير.

في النقطة الاولى، يؤكد التقرير أن تغلغل رأس
المال الامبريالي «جعل نمو الطبقة العاملة وحجمها
ودرجة تمركزها وموقعها في الانتاج تتفوق نسبياً
على درجة نمو البرجوازية الوطنية المحلية» ويشير
إلى أن ذلك قد تم رغم حملات القمع التي
تعرضت لها حركة الطبقة العاملة. ومن هذه
المقدمة، يطلق التقرير ليشير صراحة إلى أن
الايخطاء الايديولوجية والسياسية هي التي تعرقل
قيام توجه استراتيجي يفضي إلى تمكن الطبقة
العاملة من النهوض بدورها الطبيعي في قيادة
الحركة التحررية، ثم يناقش التقرير نظرية التطور
الاراسمالي ونظرية المشاركة بين الطبقات ليؤكد